Embassy of the State of Qatar
Permanent Mission to the United Nations
& International Organizations
Vienna

سفارة دولة قطر
والبعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية
فيينا

# كلمة دولة قطر في المؤتمر الوزاري الدولي حول الأمن النووي

**فيينا 10-14 فبراير 2020**

**لقيها سعادة السفير سلطان بن سالمين المنصوري**

**سفير دولة قطر و مندوبها الدائم لدى الامم المتحدة و المنظمات الدولية**

**السيد الرئيس؛**

اتقدم لسعادتكم باسم وفد دولة قطر بالتهنئة على ترؤسكم مؤتمر الأمن الدولي الثالث وأود **أيضًا أن أشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام لجهودهم في حسن التحضير لهذا المؤتمر**، ويحدونا الأمل ان تتبلور نقاشاتنا عن خطوات تنهض بالعمل الدولي المشترك في مجال تعزيز الامن النووي وبما يعزيز السلم والأمن والرفاه الاقتصادي لجميع الشعوب.

ان مؤتمرنا هذا هو فرصة لتقييم التقدم المحرز في مجال الأمن النووي وتعزيزه ودعم التآزر بين الامن والامان النووي ، ودعم جهود الوكالة وفقا لدورها ومسؤوليتها في إدخال المزيد من التحسينات على أنشطتها في مجال الأمن النووي والحفاظ على اعلى معايير السلامة والامن في الانشطة النووية. بضمن ذلك تسهيل مهام البعثات الاستشارية الدولية للطاقة الذرية بهدف مراجعة الأطر والهياكل المعنية بالأمن النووي في الدول، وكذلك سبل حماية المصادر المشعة على مستوى العالم.

لا شك أن تقدما كبيرا قد أحرز في مجال الأمن التكنولوجي النووي في السنين الأخيرة، ولكن لا يزال هناك عمل كثير مطلوب القيام به من أجل نشر و تعزيز ثقافة

الأمن النووي على نطاق واسع. والتصدي لمخاطر الهجمات الالكترونية على المنشآت النووية والدعوة لحماية الاجزاء الحاسة ذات العلاقة بالكومبيوتر من المنشآت.

**السيد الرئيس؛**

الإرهاب النووي والإشعاعي يشكل تهديداً قائما ، وتعد اجراءات الامن النووي القوية اكثر الوسائل فعالية لمنع الارهابيين من امتلاك المواد النووية. لذلك فان المطلوب هو زيادة الدعم على المستويات الوطنية والثنائية ومتعددة الأطراف لمبادرات التعليم والتدريب الرامية الى تطوير الموارد البشرية وبناء القدرات وخاصة في البلدان النامية.

**السيد الرئيس؛**

تَعتبر دولة قطر إن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وخاصة في مجالات الصحة والزراعة والصناعة والبيئة هي رهان استراتيجي وجزء من خطتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ضمن رؤية قطر 2030، واعتمدت دولة قطر التشريعات المناسبة لتعزيز سلامة وأمن المواد المشعة وتواصل جهود اقامة بنية تحتيه وقدرة وطنية ملائمة لضمان أمن المرافق والمواد وتتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز جهود الوكالة في مجال الأمن والأمان النووي.

أن الأمن النووي هو عنصر مهم في منظومة السلم والأمن الدولي ولذا فأن السعي للتنفيذ الكامل والشامل لالتزامات الدول في مجال منع الانتشار ونزع السلاح النووي سيسهم في تعزيز الأمن النووي. وبذات الوقت فإن نظماً وطنية فعالة للأمن النووي ستسهم في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب النووي ونأمل أن تكون العلاقة بين الأمن النووي

والسلم والأمن الدولي حاضرة في نقاشاتنا وفي خططنا المستقبلية لتحقيق الأهداف والأولويات الرئيسية في مجال الأمن النووي.

**السيد الرئيس:**

وتعزيزا للإطار التشريعي القطري فقد اصدرت دولة قطر (النظام الوطني لحصر ومراقبة المواد النووية) والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 2018/4/12 ويختص هذا القانون بحصر المرافق والمواد النووية وإصدار التراخيص اللازمة لممارسة المؤسسات القطرية لأنشطتها المتعلقة بتداول المواد النووية، كما يتضمن القانون تجريم الأفعال التي تخالف التزامات قطر في المجال النووي وتحديداً فيما يتعلق باتفاقيتي الضمانات والحماية المدية للمواد النووية وتعديلاتها.

دولة قطر مقبلة في عام 2022 على استضافة واحدة من اهم الفعاليات الجماهيرية الكبرى في المجال الرياضي وهي كاس العالم لكرة القدم لعام 2022، لذلك فان الجهات القطرية المختصة بتنظيم البطولة تتهيأ منذ الأن للتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستفادة من الخبرات التي تمتلكها الوكالة في تنفيذ تدابير الأمن النووي خلال الفعاليات الكبرى وعلى غرار ما جرى في مثل هذه الأنشطة في دول العالم الأخرى.

شكراً السيد الرئيس.

052